

أكد أن الإضراب خيارهم الوحيد في مواجهة سياسة التعطيل اتحاد عمال البترول: الحكومة تتبع المراوغة للهروب من «الزيادات»



عبدالعزیز الشرنان

الأولويات وتلتفت على الحقائق وتفقر على الواقع وقد أصبح ذلك نهجا وأسلوبا لحل مشاكلها الأمر الذي أفسد الثقة فيها مما دعا العمال ونقابتهم للتصعيد ردا على العبث الذي ولد إحباطا وتذمرا واستياء بين جموع العمال والذي يعكس تهميشا لدورهم وبخسا لأنشطة حقوقهم، ومن المؤسف أن بعض أصحاب القرار قد نصب نفسه خصما للعاملين في القطاع النفطي وأصبحت المعادلة لديهم ربحا أو خسارة إرضاء وإشباعا لغرورهم أو إقباطا لوجودهم حتى ولو كان

عليه كل تلك الدراسات ولن نقبل أي عبث أو مساس بهذا المحور الاستراتيجي الذي يوفر الاستقرار الوظيفي والانتعاش البشري ذا المردود الإنتاجي للنهوض بهذا القطاع ونشير هنا إلى أن أعلى قيمة قدمت في دراسة الزيادات لم ترق إلى متوسط الحد الأدنى لرواتب الشركات النفطية في الخليج التي تفوق رواتب عمالنا في الكويت بنسبة تفوق 65%!

وندين أن هناك تعطلا واضحا وإخلاص من أجل مصلحة الدولة العليا وحققوا على ضوء هذا العمل المتواصل أرباحا تشغيلية متميزة، نتججة مساهمتهم في تقليص فترات الصيانة الدورية والتشغيل الآمن والاقتصادي والأنضباط الكامل في العمل والالتزام به الذي حقق الأهداف الاستراتيجية للقطاع النفطي. ان زيادة القطاع النفطي تختلف بإجراءاتها وقنواتها الرسمية عن أي زيادة، فقد وضعت على أسس علمية وفنية من خلال دراسة شاملة ووافية من قبل شركات عالمية ولجان متخصصة في مؤسسة البترول الكويتية وشارك في الاتفاق عليها ممثلو العمال، حيث راعت هذه الدراسة معايير محددة ومقاييس ثابتة لسلم الأجور والرتب في القطاع النفطي لدول الخليج على المستوى الاقليمي ورواتب بعض القطاعات والشركات المشابهة للشعالي على المستوى المحلي وهي محور الارتكاز الذي بنيت

صناعة البتر وكيمويات بيانا جاء فيه: لا يخفى على أحد أهمية هذا القطاع الحيوي عصب الحياة الاقتصادي والمصدر الرئيسي لدخل الدولة فقد أوجد المشرع الكويتي قانونا منفردا ينظم العمل فيه نظرا لخصوصيته وطبيعة عمله وقساوة بيئته وخطورة نشاطه التي تم توصيفا من الأعمال الشاقة والضارة والخطرة. ان الحوادث والكوارث التي حدثت سابقا وراح ضحيتها زملاؤنا - تحسبهم شهداء عند الله تعالى - لهي دليل واضح على خطورة هذا القطاع ولأسما الأمراض المزمنة والفتاكة التي ظهرت مؤخرا على كثير من العاملين في هذا القطاع، وان الاحتضار المتزايد للمتقاعدين طيبا أبلغ دليل على طبيعة العمل القاسية والمحفوفة بالمخاطر.

ان العمالة الوطنية في القطاع النفطي البالغ عددها 15 ألف عامل يواصلون عملهم الليل بالنهار كل من موقعه لإدارة هذه الأزمة والحفاظ عليها، بكل تقان وإخلاص من أجل مصلحة الدولة العليا وحققوا على ضوء هذا العمل المتواصل أرباحا تشغيلية متميزة، نتججة مساهمتهم في تقليص فترات الصيانة الدورية والتشغيل الآمن والاقتصادي والأنضباط الكامل في العمل والالتزام به الذي حقق الأهداف الاستراتيجية للقطاع النفطي.

ان زيادة القطاع النفطي تختلف بإجراءاتها وقنواتها الرسمية عن أي زيادة، فقد وضعت على أسس علمية وفنية من خلال دراسة شاملة ووافية من قبل شركات عالمية ولجان متخصصة في مؤسسة البترول الكويتية وشارك في الاتفاق عليها ممثلو العمال، حيث راعت هذه الدراسة معايير محددة ومقاييس ثابتة لسلم الأجور والرتب في القطاع النفطي لدول الخليج على المستوى الاقليمي ورواتب بعض القطاعات والشركات المشابهة للشعالي على المستوى المحلي وهي محور الارتكاز الذي بنيت



الهاجري: الإضراب الشامل خيارنا

أكد رئيس نقابة العاملين بشركة خدمات القطاع النفطي محمد حمد الهاجري أن النقابة وبعد اجتماع الجمعية العمومية غير العادية في 7/27 قد اتخذت كافة الخطوات التصعيدية ومن هذه الخطوات الدعوة للإضراب العام في جميع القطاعات النفطية والذي تم تحديده في الثامن عشر من الشهر الجاري بالتنسيق مع اتحاد البترول والنقابات الزميلية.

وذلك بعد أن أغلقت جميع الأبواب وفشلت كل الجهود والمساعد لإقرار الزيادة العامة والمتفق عليها مسبقا من مجلس إدارة مؤسسة لجميع العاملين في القطاع النفطي. وأوضح الهاجري أننا كنا دائما نضع مصلحة الكويت أمام أعيننا، ونراعي الظروف السياسية التي تمر بها البلاد، ولهذا فقد منحنا الحكومة وقتا طويلا من دون أي ضغوط سياسية وسحبت لها أكثر من فرصة لإثبات حسن نواياها والتأكيد على جدتها لإقرار الزيادة المستحقة للعاملين بالقطاع النفطي والتي تم الاتفاق عليها إلا إنها تصادت كثيرا في إهدار الوقت بالمماطلة والتسويف.



محمد الهاجري

الحجب: دعم لا محدود للقطاع النفطي

اعلن رئيس نقابة العاملين بوزارة النفط عادل الحجب تأييده الكامل والدعم اللا محدود لإضراب العاملين في القطاع النفطي حيث ان هذا الإضراب لم يأت الا بعد ماطلة الحكومة في عدم اقرار الزيادة لان الإضراب حق مشروع كفه الدستور وأثبتته القوانين والنقابات الدولية، خصوصا ان الدراسة جاءت مهينة بعد الجهد والتكلفة

من مؤسسة البترول الكويتية وهي مطلب مستحق للعاملين في هذا القطاع الذي هو الشريان الأساسي للاقتصاد الوطني في دولتنا الحبيبة الكويت. من جانب آخر، اشار

الحجب الى ان العاملين في وزارة النفط على حد سواء مع زملائهم في مؤسسة البترول والشركات التابعة لها في مطالبهم المشروعة، مشددا على المجلس الأعلى للبترول ومجلس الخدمة المدنية الا يغفل عن دور الوزارة الرقابية في المؤسسة وشركائها التابعة، ما يستلزم اخذها بعين الاعتبار عند اقرار اي زيادة مالية حيث ان رواتب العاملين في الوزارة منذ سنة 1975 حتى عام 2011 كما هي.



عادل الحجب

العفاسي طالب مديري القطاع بالتشديد في منح تقدير الاحتياج

توجه لاستقبال مراجعي قطاع العمل على فترتين لتخفيف الضغط

في المؤتمر مواضيع رئيسية عدة تتعلق بآلا والتحديات الجديدة في عالم العمل المتغير والاقتصاد العالمي، وثانيا البصائر الاجتماعية حول السلامة والصحة المهنية وثالثا بمنهج النظم الخاصة بالسلامة والصحة المهنية والبرنامج الشمولية الفاعلة والوقائية للسلامة والصحة المهنية.

وأضاف البيان ان وفد الكويت سيشترك ايضا منظمة العمل العربية في تنظيم جلستين على هامش أعمال المؤتمر الأولى تحت عنوان «التحديات التي تواجه الدول العربية في بناء ثقافة السلامة من مخاطر بيئة العمل»، وجلسة خاصة ثانية حول السلامة والصحة المهنية في قطاع البترول..

ويهدف المؤتمر العالمي الـ 19 للصحة والسلامة المهنية خلال العمل إلى الترقى بالسلامة والصحة المهنية وتقوية وبناء شبكات التحالفات في مجال السلامة والصحة المهنية وتهيئة منبر مناسب لتوفير المعرفة وتفعيل الأفكار الاستراتيجية والعملية.

من جهة أخرى، يغادر وكيل الشؤون محمد الكندري البلاد مترنسا وقد الكويت للمشاركة في اجتماعات الدورة الـ 88 للمجلس الاقتصادي الاجتماعي المقرر عقدها في القاهرة خلال الفترة من 11 إلى 15 سبتمبر الجاري.

وقالت وزارة الشؤون في بيان صحفي أمس ان وفد الكويت سيبحث مع المشاركين

الميزة والتي كانت ممنوحة للشركات التي تستخرج تلك الفيزا التجارية وهذا الإيقاف المؤقت يعد لدراسة متأنية لتقنين ومدى جدية استغلال هذه الفيزا في العمل الفعلي داخل سوق العمل وعدم العودة إلى تجارة البعض لهذه الفيزا واستغلالها في جلب عمالة هامشية حتى الانتهاء من إعادة النظر في استغلالها بالشكل الذي يسمح للشركات التي تقوم باستخراجها بالاستفادة الفعلية من هذه الميزة وأيضا دراسة جدوى تحويلها إلى إن عمل بالشكل الذي لا يسمح بالحيايل على القوانين بتكديس للعمالته

وأشار الوزير خلال الاجتماع إلى الدور الكبير للمنظور من إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة والذي سيكون خطوة كبيرة ومنقمة لتنظيم سوق العمل واستقلالته والذي سيؤدي بالقطع إلى تطور وتحسين الخدمات المقدمة إلى قطاعات العمل من أصحاب العمل والشركات وتنظيم هذا الجهد باستقلالية تامة ودعم هذا التطور صدور قانون العمل الجديد والعمل به فعليا والذي يعني مميزات كثيرة والقانونية لأصحاب العمل والعاملين على حد سواء، معربا عن أمه في إقرار إنشاء الهيئة العامة للقوى العاملة خلال الدورة الانعقاد القادم لمجلس إدارة، معتبرا إيها خطوة متقدمة في تنظيم سوق العمل.

من جانب، قدم جمال الدوسري الشكر والتقدير للوزير على اهتمامه ومتابعته ودعمه لهذا القطاع الهام والحيوي، مؤكدا تنفيذ



جمال الدوسري

تنفيذ التوجهات العامة للدولة في الحد من اختلال التركيبة السكانية والمحافظة عليها من خلال إيصال النسبة المطلوبة وهي 34٪ حسب الخطة القصيرة الأجل لـ 4 سنوات، مما يجعل هذا التوجه تحديا حقيقيا للوزارة، خاصة قطاع العمل مطالباً مديري قطاع العمل بالتشديد في منح تقدير الاحتياج لأصحاب قطاع العمل والشركات وعدم المبالغة في تقدير الاحتياج الحقيقي بهدف فتح مجال للعمالة الوطنية داخل سوق العمل، مشيراً إلى قرار الوزارة الأخير بالإيقاف المؤقت لتحويل كروت الزيارة التجارية إلى إقامة عمل لاكتشاف استغلالها من قبل بعض أصحاب الأعمال والالتفاف على إيقاف تصاريح العمل من الخارج، مما أدى إلى عودة تكديس للعماله التي لا يحتاجها فعليا سوق العمل وتعد احتيالا واستغلالا لهذه

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الشؤون د.محمد العفاسي دور مديري إدارات قطاع العمل المحوري والمركزي وأهميته في التعامل المباشر مع قطاع مهم وعريض سواء من أصحاب الأعمال والعمال وضرورة أن يكون هذا الدور هو لتفسير عليهم ومتابعة أي معوقات أو صعوبات تواجه هذه الفئات بشكل مباشر، مشددا على أهمية اتباع سياسة الباب المفتوح وترك المجال لهؤلاء المديرين للإبداع والتطوير بحيث لا يتخاف ولا يتعارض مع مصالح المراجعين وأصحاب الأعمال، وان يتبع المديرين أسلوب التواضع والعباقرة للموظفين وبث روح الإخلاص في العمل والدوام ومراعاة عدم تأخير المعاملات من خلال المتابعة الشخصية الحثيثة منهم لموظفيهم، وأعلن الوزير عن توجه الوزارة وقطاع العمل ليكون استقبال المراجعين بالإضافة إلى الفترة الصباحية فترة مسائية لتخفيف الضغط على المراجعين والإدارات التي تعاني من كثرة المراجعين وقلّة الموظفين والتي يجري حاليا الإعداد لزيادة أعدادهم بالشكل الذي سيساهم في عدم التأخير والتراخي في العمل، وشدد الوزير خلال اجتماع موسع مع مديري إدارات قطاع العمل ويحضر جمال الدوسري والوكيل المساعد لشؤون العمل على التأكيد وبشدة بضرورة

والمقاولات وهذا لا يخدم رجال الأعمال لأنه لا يحق استخراج فروع لها ويقيدتها في العمل في تخصصاتها فقط مما يترتب عليه تكديس حساب بنكي واعتماد توقيع واحد خاص بها فقط على عكس شركات التجارة العامة والمقاولات التي يسمح لها بان تنشئ فروعاً لها واعتمادا وحسابا بنكيا يشمل كل فروع الشركة تحت رخصة واحدة رئيسية.

يترتب عليه من حالات ارباك وازدحام في الإدارات المختصة في وزارة التجارة خصوصا الرخص من قبل السماسرة رغم ان سجلهم فضلا عن الإزعاج في ادارة عقود الشركات في وزارة العدل وإدارات العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي تشهد عمليات فتح ملفات خاصة لكل رخصة.

سابق عهدا والسماح بتحويل الرخص القديمة والمطلوبة من قبل أصحاب الأعمال وذلك لتميزها في استخراج فروع لها لمزاولة أنشطتها المتنوعة تحت ترخيص رئيسي واحد، مشيراً إلى أن قرار إلغاء منح التراخيص الجديدة لهذا النشاط من شأنه أن يسبب أزمة وهدر للوقت نظرا لطول فترة المواعيد الخاصة بامكانية تحويل هذه الرخص وما

طالب رئيس جمعية رجال الأعمال الكويتية تحت الإشراف أنور مشعل الرشيدى وزير التجارة والصناعة أماني بورسلي أعاد النظر في قرار إيقاف إصدار التراخيص الجديدة فيما يتعلق بنشاط التجارة العامة والمقاولات. وناشد الرشيدى في تصريح صحفي الوزارة بورسلي بإعادة إصدار تراخيص نشاط التجارة العامة والمقاولات

رثاء

يوسف عبد الرحمن



العمة «طيبة المسباح» في ذمة الله

حية النموذج للمرأة الكويتية أخت الرجال فتحت قلبها قبل بيتهما لكل اولادنا من الصامدين والمقاومين. «ام عدنان» رحلت ولم تترك عداوات بل سيرة عطرة عند الصغير والكبير وهكذا يأتي هادم اللذات ليأخذ منا اليوم واحدة من أجل النساء اللاتي عرفتهن في حياتي لاحقة زوجها «ابوعدنان» طيب الله تراه في جنات الخلد فجيرة ابي عدنان لا تعوض ابا رحمه الله، اللهم ارحم واغفر للعممة طيبة محمد سالم المسباح - ولزوجها محمد جاسم المسباح، فلقد كانا نعم الزوج والزوجة، مثالا يحتذى في العفة والامانة والصدق وحسن المعشر والجيرة والاصالة والوفية في الشدة والرخاء.

اتقدم لاهلي من ال المسباح الكرام بأحر التعازي القلبية والمواساة في هذه العزيزة علينا الغالية العممة المغفور لها بإذن الله - طيبة المسباح - رحمة الله بواسع رحمته وجعل قبرها روضة من رياض الجنة ونعيمها وانزلها الفردوس الاعلى من الجنة والهنا جميعا، اسرتها وجيرانها الصبر والسلوان فإلى جنات الخلد يا عمّة طيبة فالكل اليوم يفتقدك ولنا في اولادك وبناتك عزوة وامتداد وتواصل ويقينا سنظل ندعو لك يا بنت الاكرميين ولا نقول الا ما علمنا ديننا في المصاب الجلل «انا لله وانا اليه راجعون».

«المعلومات المدنية» تنفي صحة ما نشر عن استخدام بطاقات بدل الفاقد في انتخابات مجلس الأمة والجمعيات

بطاقات مغلقة قبل إجراء القيد الانتخابي، مبيته أن إجراءات تعديل العناوين تتم وفق لأحة العناوين التي أقرها مجلس الوزراء عام 2005، وأشارت الهيئة إلى أنها توفى وتتبع للجهات كافة والأفراد الوسائل المتنوعة لمعرفة البطاقات المغلقة والقانونية وذلك من خلال موقع الهيئة على شبكة الانترنت عبر إدخال الرمز العمودي للبطاقة «مسلسل البطاقة» الموجود خلف البطاقة أو من خلال الاستعلام الصوتي (الهاتف) أو عبر رسائل الهاتف النصية «اس.ام.اس».

هيثم الهاجري: على الأمانة العامة في الجامعة أن تكف يدها عن حقوق الموظفين

كل القوانين. وزاد الهاجري ان النقابة لا تقبل المساس بمكتسبات الموظفين وان الأمانة العامة تمادت في مخالفة القوانين. وختم الهاجري بان النقابة خاطبت وزير التربية ووزير التعليم العالي الرئيس الأعلى للجامعة بتاريخ 2011/9/5 وارد رقم «4827»، مكتب الوزير بوزارة التعليم العالي وانتظار رد الوزير بهذا الشأن تمهيدا لاتخاذ كل الإجراءات القانونية الكفيلة بحماية حقوق ومكتسبات الموظفين.

أكد رئيس نقابة العاملين بجامعة الكويت هيثم الهاجري ان تعميم الأمين العام للجامعة رقم 50 بشأن عدم جواز الجمع بين المكافأة التشجيعية (بدل الشاشة) وأي بدلات أو مكافآت مقررّة لنوع العمل أو التخصص، والذي انتهى السى وقف مكافأة بدل الشاشة لن يقاضاها اعتباراً من 2011/9/1 بعد مخالفا لأحكام القانون، وان كان الأمين العام يعتقد ان هذا التعميم جاء لتطبيق القوانين فإنه في الواقع خالف



جامعة الكويت

إدارة العلاقات الثقافية

تعلن جامعة الكويت عن فتح باب استقبال الطالبات للحصول على بعثة لدراسة الماجستير والدكتوراه في أحد التخصصات المعلن عنها وذلك للكويتيين والحاصلين على درجة البكالوريوس أو الماجستير

الشروط العامة :

- 1- ألا يزيد عمره عن ثلاثين سنة ميلادية للمتقدمين لدرجتي الماجستير والدكتوراه وخمس وثلاثين سنة ميلادية للمتقدمين لدرجة الدكتوراه فقط، عند تقديم الطلب لوظيفة معيد بعثة خلال الفترة المحددة بإعلان الجامعة.
- 2- أن يكون المتقدم حاصلًا على المؤهلات الدراسية من جامعة الكويت أو من جامعة معتمدة لدى جامعة الكويت.
- 3- أن يكون المتقدم حاصلًا على المؤهل العلمي بالانتماء والتفرض الكامل وليس بالانتساب.
- 4- ألا يقل تقدير المتقدم عن 3 نقاط من سلم الأربع نقاط بالعدل العام ومعدل التخصص أو ما يعادله في كل من شهادتي البكالوريوس والماجستير.
- 5- سوف تتم مراجعة شهادة البكالوريوس وحساب معدل العام ومعدل التخصص بما يعادلها في نظام الترم ونقاط وفقاً للقواعد الأكاديمية المتبعة في جامعة الكويت.
- 6- يؤخذ في الاعتبار في عملية التقييم الحصول على الماجستير، والحصول على قبول من جامعة معتمدة للابتعاث في التخصص المطلوب، واجتياز الاختبارات الدولية مثل TOEFL وIELTS وGMAT و GRE وغيرها من الاختبارات التي تتطلبها بعض الكليات.
- 7- تقديم مقالة Essay مع الطلب متضمنة عرضاً لخبرات المتقدم العلمية والعملية وأهم إنجازاته وموضحاً فيها أهدافه المهنية والبحثية وكيفية تحقيقها.
- 8- الالتزام بالشروط الأخرى لكل كلية على حدة والمذكورة في هذا الإعلان.
- 9- سيتم استبعاد الطالبات غير المكتملة على كشف درجات لجميع الجامعات أو المعاهد التي تمت الدراسة بها.
- 10- قبول الطلاب لا يعني استيفاء جميع الشروط المطلوبة.

ولمعرفة التخصصات والشروط المطلوبة لكل كلية ولتعبئة الاستمارة يرجى الرجوع إلى الصفحة الإلكترونية لإدارة العلاقات الثقافية <http://kucultural.kuniv.edu.kw> وتسليم الطلب والمستندات المطلوبة لإدارة العلاقات الثقافية بجرم الجامعة في الخالدية وذلك اعتباراً من 2011/8/23 وحتى 2011/10/20م.

ت: 24985170 – 24987986 – 24985165 - 24985173